ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

النهج الحقوقـــي المندمج والشامل لنظم العدالة الانتقالية ليبيا أنموذجًا

د. فاتن علـــــــي بشينة*
قسم القانون– الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
E-amil addres-EbshinaFaten@gmail.com
https://www.orcid.org/0000-0003-3104-4295
تاريخ الاستلام 2/12 / 2026م تاريخ القبول 29 / 4 / 2026م

The Integrated and Comprehensive Rights-Based Approach to Transitional Justice Systems Libya as a Model

*Dr. Faten Ali Beshina
Law Department – Libyan Academy for Graduate Studies
E-mail address: EbshinaFaten@gmail.com
https://www.orcid.org/0000-0003-3104-4295

Abstract:

The subject of transitional justice is of paramount importance due to its intrinsic link to the restoration of peace and the achievement of stability following the periods of security vacuum often experienced by states during democratic transitions. Transitional justice represents a comprehensive framework dedicated to establishing a state governed by institutions, ensuring the rule of law, and addressing legacy issues concerning human rights violations.

In light of the arduous reality currently facing the Libyan state—precipitated by the repercussions of armed conflicts and the struggle for power following the February 17 Revolution—the operationalization of a transitional justice system has become an urgent necessity. It is a critical entitlement essential for navigating the country out of its current impasse. Although successive Libyan governments have made several attempts in this context, employing various mechanisms and measures pertinent to transitional justice, these endeavors have, most regrettably, culminated in failure.

Accordingly, the significance of this research lies in addressing the problematic inquiry regarding the primary causes that have hindered the realization of the desired objectives of transitional justice in Libya. This study is structured into two main sections: the first identifies the mechanisms adopted to achieve transitional justice within the Libyan context, while the second examines the challenges and impediments

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

obstructing its implementation, alongside proposed strategies to overcome them.

Keywords: Transitional Justice / Libya / Mechanisms / Challenges

الملخـــــص:

يكتســـي موضوع العدالة الانتقالية أهمية بالغة، لارتباطه الوثيق بمسألة استعادة السلم وتحقيق الاستقرار عقب الانفلات الأمني، الذي تمر به الدول في فترة التحول الديمقراطي، فالعدالة الانتقالية تمثل المنهج الشامل الذي يعنى ببناء دولة المؤسسات، وضمان سيادة القانون، ومعالجة ملفات الماضي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالنظر إلى الواقع المرير الذي تمر به الدولة الليبية - الناجم عن الآثار المترتبة بفعل النزاعات المسلحة والصراع على السلطة على خلفية قيام ثورة السابع عشر من فبراير- فإن تفعيل منظومة العدالة الانتقالية يعد ضرورة ملحة، واستحقاق حاسم لا غنى عنه لإخراج البلاد من مأزقها الراهن، لذلك قامت الحكومات المتعاقبة في ليبيا بعدة محاولات في هذا السياق، وذلك باتباع العديد من الآليات والتدابير ذات الصلة بتحقيق العدالة الانتقالية، إلا أن كل المحاولات باءت وللأسف الشديد بالفشل.

بناءً على ما تقدم ذكره تظهر أهمية البحث في هذا الموضوع، لمعالجة الإشكالية المتمثلة في معرفة أبرز الأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من العدالة الانتقالية في ليبيا، وسيتم دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى مطلبين، نخصص أولهما لبيان الآليات المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية في السياق الليبي، بينما نتناول في المطلب الثاني بيان تحديات ومعوقات تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا وسبل مقترحة لتذليلها.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، ليبيا ، الآليات ، التحديات.

المقـــــدمة:

شهدت الدّول العربيـــة ومن بينها ليبيا خلال العقد الماضي تحديدًا سنة 2011، ثورات عربية؛ بغية الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة، والرغبة في إقامة دولة ديمقراطية.

نتيجة لذلك عاشت ليبيا - خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى تاريخ إعداد هذا البحث - الكثير من الأحداث الدامية، حيث نشبت العديد من النزاعات المسلحة، ارتكبتْ فيها أعمال إجرامية شكلت انتهاكات صارخة وجسيمة لحقوق الإنسان، والمدنيون العزل هم الفئة الأكثر تضررًا.

ومما لا يخفـــى على عاقل أن الشعب الليبي بمختلف فئاته يعاني اليوم من العواقب

الناجمة عن ذلك، بالتالي باتت الدّعوة إلى العدالة الانتقالية ضرورة ملحة؛ نظرًا لكونها الضمانة الحقيقة والآلية الفعالة والمنهج المتكامل الذي من شأنه كفالة الانتقال بالمجتمع من حالة الفوضى والصراعات والانفلات الأمني إلى تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وضمان التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد.

ونظرًا لأهمية تفعيل منظومة العدالة الانتقالية للأسباب السابق ذكرها، تناولنا دراسة الموضوع من خلال معالجة الإشكالية التالي بيانها:

ما هي أبرز الأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من العدالة الانتقالية في ليبيا؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات أخرى ذات صلة بموضوع البحث وهي:

1- ما هي أبرز الوسائل والأساليب والتدابير التي تم اتباعها في ليبيا لتحقيق العدالة الانتقالية؟

2- ما هي السبل الكفيلة بضمان تحقيق الغاية المرجوة من تفعيل منظومة العدالة الانتقالية؟

وقد تم دراسة موضوع البحث باستخدام المنهجين الوصفي والنقدي، أما الأول، فكان من أجل تبيان معنى العدالة الانتقالية، وأهم الوسائل المتبعة لتحقيقها وما واجهتها من تحديات، بينما استخدمتُ المنهج الثاني لتقييم الوسائل والتدابير المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية.

وتم تقسيم موضوع البحث إلى مطلبين خصصت المطلب الأول لبيان الآليات المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية في السياق الليبي، بينما أفردت المطلب الثاني لبيان تحديات ومعوقات تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا وسبل مقترحة لتذليلها.

المطلب الأول ــ الآليات المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية في السياق الليبي:

بادئ دي بدء تجدر الإشارة إلى وجود عدة تعريفات للعدالة الانتقالية، وتختلف من باحث إلى آخر؛ لعدة أسباب لعل أهمها اختلاف التخصص وتباين الآليات والاستراتيجيات المتبعة بشأن تحقيق العدالة الانتقالية، وبشكل عام يمكن تعريفها بأنها:

"مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تقررها بلدان مختلفة، لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في أوقات النزاع أو القمع من قبل الدولة، وتشمل هذه التدابير المقاضاة الجنائية، وبرامج التعويض، والإصلاحات المؤسسية المختلفة، ولجان الحقيقة، والمصالحة الوطنية"[1]

وتقوم العدالة الانتقالية على مجموعة من الركائز الأساسية تتمثل فيما يلي بيانه: البحث عن الحقيقة/ الحق في العدالة/تعويض الضحايا/ضمانات عدم التكرار/المصالحة الوطنية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار هو عدم وجود وصفة جاهزة محددة للعدالة الانتقالية، بل تختلف باختلاف الدولة، فكما لكل دولة بطبيعة الحال خصائصها ومقوماتها وتجربتها الخاصة بها بالتالي، ولضمان نجاح العدالة الانتقالية في تحقيق أهدافها، وجب أن تكون وفق خطة واستراتيجية، تتماشي مع خصوصية الدولة[2]

فيما يلي نوضح أهم الآليات والتدابير المتبعة من أجل تحقيق العدالة الانتقالية إسقاطًا على التجربة الليبية.

الفرع الأول ـ وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية:

في المراحل الانتقالية على وجه العموم، غالبًا ما يتم وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية، أما في ليبيا على وجه الخصوص، فقد تم سن عدة قوانين تتعلق بمسار العدالة الانتقالية، نُبين بعضًا منها على سبيل المثال لا الحصر:

1-القانون رقم 5 لسنة 2011 بشأن إنشاء المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان.

2-القانون رقم 50 لسنة 2012 بشأن تعويض السجناء السياسيين.

3-القانون رقم 63 لسنة 2012 بشأن إنشاء هيئة مكافحة الفساد، الملغى بموجب القانون رقم 11لسنة .2014

4-القانون رقم 10لسنة 2013 بشأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز.

ويعد القانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية[3] ، أول القوانين ذات الصلة المُباشرة بتحقيق العدالة الانتقالية، وهو ذلك القانون الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والمتضمن لثمانية عشر (18) مادة جاءت في فصلين اثنين، نصت المادة الأولى على تعريف العدالة الانتقالية، أما المادة الثانية منه فقد تضمنت بيانًا لفترة سريان أحكامه، وذلك بالنص على أنها تسري على الوقائع التي حدثت من تاريخ 1سبتمبر 1969 إلى حين تحقيق الأهداف المرجوة منه، بينما نصت المادة الثالثة على الأهداف المراد تحقيقها والمُتمثلة في ردع انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مسؤوليات أجهزة الدولة وتعويض الضحايا والمتضررين بالإضافة إلى تحقيق مصالحات اجتماعية.

أما في الفصل الثاني من القانون تحديدًا وفي صدر المادة الرابعة تم النص على إنشاء هيئة تقصي الحقائق والمصالحة.

ولأهمية المنهج النقدي في الكتابة القانونية عمومًا، وفي تسليط الضوء على الثغرات القانونية على وجه الخصوص، فإن أبرز المآخذ التي سجلتها على هذا القانون تتمثل فيما يلي بيانه:

1- أنه تم في تسميته، تقديم مصطلح المصالحة الوطنية على العدالة الانتقالية، بالرغم من أن المصالحة الوطنية تعد جزءًا من منظومة العدالة الانتقالية، والتي لا يفترض تقديمها على ملاحقة ومحاسبة مرتكبي أبشع الجرائم التي تشكل انتهاكات صارخة وجسيمة لحقوق الإنسان.

2- تم تحديد انطباق أحكامه على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة- زمانيًا- خلال فترة حكم النظام السابق فحسب [4]

3- عدم دقة العبارة المتعلقة ببيان فترة سريانه بالنسبة إلى المستقبل، حيثُ جاءت واسعة وفضفاضة وغير محددة [5]

ولعلّ لهذه الأسباب أو لغيرها، لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ولم يطبق وتم إلغاؤه بموجب القانون رقم 29 لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، وهذا الأخير صدر عن المؤتمر الوطني العام، وقد جاء في 34 مادة، بدأ بتعريف العدالة الانتقالية، حيث وسع من مفهومها، فلم يقتصر على معالجة انتهاكات النظام السابق، بل اشتمل أيضًا وفقًا لما نصت عليه المادة الأولى على:

1-مواقف وأعمال أدت إلى شرخ في النسيج الاجتماعي.

2-أعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة شابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها.

وعلى نقيض القانون السابق، تم بيان فترة سريانه بشكل محدد ودقيق، حيث نصت المادة الثالثة منه على أنه تسري أحكام هذا القانون على الوقائع التي حدثت اعتبارًا من 1 سبتمبر 1969 إلى حين انتهاء المرحلة الانتقالية بانتخاب المجلس التشريعي بناء على الدستور الدائم.

ولأن لكل قانون هدف يسعى إلى تحقيقه من وراء سن مواده، فتمثلت أهدافه في المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان، وإلغاء القوانين الجائرة، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، ناهيك عن إصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق مصالحات مجتمعية، كما لم يغفل القانون مسألة إنشاء هيئتي تقصي الحقائق والمصالحة، ورد المظالم العقارية، بالإضافة إلى استحداث صندوق تعويض للضحايا.

ورغم مُحاولة القائمين عليه تفادي بعض الانتقادات التي وجهت إلى القانون المُلغى، إلا أن واضعي هذا القانون قد جانبهم الصواب، حيث إنه لم يسلم هو الآخر من وجود

ثغراتٍ نالت بعض نصوص مواده، ولم يتم إصدار لائحة تنفيذية له، بالتالي لم يُطبق بشكل فعال، ولعل ذلك يُعزى إلى عدة أسباب، بعضها يرجع إلى قصور في القانون نفسه وظروف إصداره، والبعض الآخر يُعزى إلى أسباب مُختلفة يتمثل أهمها فيما يلي بيانه:

1- إغفال الطبيعة التشاركية في صياغة قانون العدالة الانتقالية، حيث صدر على عجل دون أن يحظى باهتمام وسائل الإعلام المختلفة باعتبارها السلطة الرابعة، ولم يُعلن عنه للملأ بصورة كافية، ولم يتم إشراك الضحايا ومؤسسات المجتمع المدني بالاستئناس بآرائهم في اقتراح مسائل قد يتم تضمينها في بعض نصوصه.

2- عدم إصدار لائحة تنفيذية لوضع أحكامه موضع التنفيذ الفعال.

3- إثارة بعض أحكامه لجدل كبير، من ذلك نص المادة 29 بشأن بتقرير أحكام حول سحب وإسقاط الجنسية عن بعض الفئات، من بينهم من تم منحهم الجنسية اعتبارًا من يوم 2011/2/15[6]

4- سن وإصدار القانون رقم 13 لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري الذي تتعارض أهدافه مع الأهداف المرجو تحقيقها من قوانين العدالة الانتقالية[7]

5- الانقسامات السياسية والصراع على السلطة وكثرة نشوب النزاعات المسلحة وغياب الأمن والنزاعات القبلية، ناهيك عن افتقار المواطن لأبسط مقومات العيش الكريم..

كلها عوامل ساهمت في إهمال تطبيقه، حيث انشغلت الحكومات المتعاقبة في مُحاولة إيجاد حلول لهذه الإشكاليات.

الفرع الثاني ـ الآليات القضائية:

تعد المحاكمات القضائية إحدى أهم العناصر الجوهرية لأي استراتيجية تسعى إلى تحقيق العدالة الانتقالية، وذلك بملاحقة الجناة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ومُقاضاتهم ومُعاقبتهم، الأمر الذي من شأنه الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، وتحقيق الردع العام والخاص إنصافًا للضحايا، وضمانًا لعدم تكرار الأفعال الإجرامية مستقبلًا.

ويتم ذلك إما من خلال القضاء الجنائي الوطني، أو من قبل الدول التي تتبنى مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي، أو من خلال المحاكم الجنائية الدولية.

وتعد المحكمة الجنائية الدولية ICC - حتى تاريخ كتابة هذه السطور -الجهاز القضائي الدولي الدائم المعني بتحقيق العدالة الجنائية على الصعيد الدولي، ويأتي

دورها كقضاء مكمل للقضاء الجنائي الوطني في حالة عدم قدرته أو عدم رغبته على الاضطلاع بمهامه في التحقيق والمقاضاة[8]

في ليبيا وعلى خلفية الجرائم المرتكبة أبان ثورة 17 فبراير، قام مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار رقم 1970 لسنة 2011[9] ، الذي بموجبه أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية اعتبارًا من 15 فبراير 2011.

ونظرًا لما يعانيه الجهاز القضائي في ليبيا من عدة إشكاليات تُعيقه عن القيام بمهامه على الوجه الأكمل لعل أبرزها يتمثل في التالي بيانه:

عدم السيطرة الكاملة على السجون، والانفلات الأمني الذي قاد - من بين عدة عوامل أخرى- إلى انتشار التشكيلات المسلحة، بالتالي أصبح الكثير من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين، يخشون العمل في ظل نظام غير قادر على توفير الحماية لهم، كما تعرض عدد منهم للتهديد بل هناك من تعرض بالفعل إلى الخطف والاغتيال، بناءً عليه ووفقًا لمبدأ التكامل[10] ، تصبح المحكمة الجنائية الدولية مختصة بملاحقة الجناة.

وقد قامت السلطات الليبية بتاريخ 12 مايو 2025 بإصدار إعلان رسمي تقر فيه باختصاص المحكمة بالنظر في الجرائم المرتكبة على أراضيها خلال الفترة الممتدة من العام 2011 وحتى نهاية العام 2027[11].

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن تحقيق العدالة الجنائية في ليبيا - من خلال القضاء الجنائي الدولي متمثلًا في المحكمة الجنائية الدولية - يواجه هو الآخر العديد من التحديات، يكمن أبرزها في تناقض مواقف الحكومات المتعاقبة بشأن التعاون مع المحكمة، ووجود إشكاليات في تنفيذ أوامر القبض والتقديم ناهيك عن قيام تنازع قضائي إيجابي في بعض القضايا...الخ[12]

الفرع الثالث ـ الإصلاح المؤسسي:

تُعد مسألة إصلاح مؤسسات الدولة من أهم غايات العدالة الانتقالية، ويُقصد بها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، لمنع تكرارها وضمان ممارسة السلطة بنزاهة وشفافية، ومراعاة حقوق الإنسان بما يكفل تحقيق المساواة، فضلًا عن السعي إلى القضاء على الفساد المالي والإداري [13]

في ليبيا تم سن عدة قوانين وإصدار عدة قرارات تُعنى بإصلاح المؤسسات من أبرزها:

1-القانون رقم 11 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

2-القانون رقم 4 لسنة 2011 بتعديل القانون رقم 6 لسنة 2006بشأن نظام القضاء.

3-القانون رقم 6 لسنة 2019 بتعديل القانون رقم 5 لسنة 2018 بشأن قوة الشرطة.

4-القرار رقم 145 لسنة 2012 بشأن اعتماد اختصاصات وزارة الداخلية، وتنظيم هيكلها الإداري[14]

وبالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن المؤسسات في ليبيا فعلًا تحتاج إلى إصلاحات جذرية، يتمثل أهمها في:

1- إعادة تأهيل وإصلاح قطاعات الأمن والشرطة والجيش.

2- إصلاح مؤسسات التأهيل والإصلاح (السجون)، التي يجب أن تكون تحت سيطرة الدولة.

3- تدريب رجال الشرطة والأمن، بما يكفل أداء أعمالهم بكل مهنية وحياد ونزاهة وشفافية.

4- تدريب القائمين على السجون وتوعيتهم بحقوق السجناء، بما يكفل احترامهم للمعايير الدولية لمعاملة هذه الفئة، وغيرها من الاتفاقيات الدولية المعنية التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية.

5- وجوب تفعيل معايير الشهادة العلمية والكفاءة العملية، كشروط أساسية للتعيين والتعاقد في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة.

6- ضرورة اعتماد استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، ومن الممكن في هذا الإطار الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.

الفرع الرابع: المصالحة الوطنية.

يُعتبر مصطلح المصالحة مُصطلحًا واسعًا وفضفاضًا، كما أنهُ يحتمل أكثر من معنى كالتسامح والعفو والرغبة في التعايش السلمي وأيضًا التوفيق بين الأطراف وإعادة العلاقات[15]

وتعد المصالحة الوطنية إحدى أهم آليات تحقيق العدالة الانتقالية، والتي تهدف إلى رأب الصدع، ولم الشمل، وتحقيق السلم الاجتماعي بين مواطني الدولة، وطي صفحة الماضي الأليم، وبث الطمأنينة بين أبناء الشعب الواحد.

وفي هذا الصدد وجب التأكيد على وجود مجموعة من المتطلبات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية، تتمثل أهمها فيما يلي:

1ـ تفعيل الحوار الوطني وتفعيل دور مجالس المصالحة، والابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش.

2- وجوب أن تنبع المصالحة الوطنية من الداخل دون السماح بأي تدخلات دولية أو إقليمية، والتي غالبًا ما تسعى إلى تحقيق مصالحها عبر تغليب طرف على آخر[16].

3ـ لا بد من وجود توافق وطني حقيقي بين كافة المكونات الاجتماعية والسياسية، والاعتماد على برنامج شمولي متكامل، يهدف إلى تحقيق العدالة الانتقالية بكافة مكوناتها وعناصرها، ذلك أنهُ لا سبيل لتحقيق مصالحة شاملة دون كشف الحقيقة، وجبر ضرر الضحايا، ومعالجة ملف المهجرين والنازحين...الخ.

المطلب الثاني ـ تحديات ومعوقات تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا وسبل مقترحه لتذليلها:

واجهت جهود تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا العديد من الصعوبات والتحديات التي عرقلتها، وأدت إلى فشل التدابير المتبعة، وحالت دون نجاحها في تحقيق النتيجة المرجوة، فيما يلي نتناول عرض أهمها بشكل موجز، مع بيان بعض السبل المقترحة لتذليلها.

الفرع الأول ـ التحديات الخارجية.

أولًا ــ على الصعيد الدولـــــي:

تعد ليبيا إحدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية المُتمثلة في: (الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة التقليدية من نفط وغاز بالإضافة إلى الطاقات المتجددة)، وقد ساهمت هذه الأسباب في زيادة الأطماع الأجنبية تجاه ليبيا، والتي حالت- بلا أدنى شك- دون تحقيق العدالة الانتقالية، حيث صارت ليبيا - بعد التحول السياسي الذي شهدته- وللأسف مرتعًا لعبث عدة دول، فمنها الطامع في خيراتها، ومنها المدفوع بالخوف على اقتصاده إن تعافت ليبيا من أزمتها، ولا نستبعد العامل الديني في هذا الإطار[17]

بالإضافة إلى ذلك، فإن ليبيا - بحكم موقعها الجغرافي المُطل على البحر الأبيض المتوسط - تعتبر بوابة لقارة أفريقيا نحو أوروبا، ونتيجة لامتلاك ليبيا لحدود مع عدة دول أفريقية، والتي أضحت بعد سقوط النظام خارج السيطرة[18] ، الأمر الذي أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المُهاجرين غير القانونيين عبر ليبيا نحو أوروبا، بالتالي ساهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة التدخل الأجنبي في الشؤون الليبية، وهذا ما زاد الوضع سوءًا وتعقيدًا.

ثانيًا ـ على الصعيد الإقليمي:

لقد أسهم تدخل عدة دول في ليبيا - منها قطر/ مصر/ الإمارات/ تركيا/ السودان/ تشاد، وتقديم الدعم العسكري لبعض الأطراف المتنازعة في شرقها وغربها[19] - في تغذية الصراعات وزيادة حدة التوتر والانقسامات.

الفرع الثاني- التحديات الداخلية.

تتعدد التحديات الداخلية ويتمثل أبرزها في:

أولًا ـ التحديات الأمنية:

من أبرز التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا هي مسألة انتشار الأسلحة- بشكل هائل- وبكافة الأنواع وتداولها بين مُعظم المواطنين الليبيين، وتركز انتشارها وبكميات كبيرة في أيدي ميلشيات ذات توجهات قبلية ودينية وسياسية[20] ، والتي قامت بتوظيفها عقب استخدامها في معاركها في مواجهة النظام السابق، تحديدًا بعد سقوطه في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية.

لكن الحقيقة غير الغائبة عن الكثيرين هي إخفاق الحكومات المتعاقبة - حتى تاريخ كتابة هذا البحث - في تحقيق إنجاز فعلى على أرض الواقع، بشأن مسألة نزع وجمع السلاح، وتفكيك هذه الميلشيات المسلحة، ودمج المقاتلين كمدنيين، أو حتى تجنيدهم كأفراد في الجيش النظامي؛ وذلك لافتقارها إلى جدية الإرادة السياسية، بل أن هناك مؤشرات تدل على استمرار تدهور الوضع الأمني في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مؤسسات الدولة كمجلس النواب من جهة، والمجلس الأعلى للدولة من جهة أخرى[21] ، هذا ناهيك عن سعي بعض الحكومات إلى دعم الميلشيات؛ مُستعينةً بها في تحقيق مصالحها السياسية.

ثانيًا ـ التحديات السياسية:

ويتمثل أبرزها في الصراع على السلطة وتغليب نهج المحاصصة الجهوية والقبلية في تولي المناصب السياسية، واتباع سياسة التهميش والإقصاء، فقد حدد قانون العزل السياسي والإداري الصادر في 5 مايو 2013 ستة وثلاثين (36) شريحة وظيفية مصنفة، والمُلاحظ أنهُ لم يميز بين طول المدة وقصرها بشأن العاملين في عهد النظام السابق من ناحية أولى، وبين من أساؤوا استعمال السلطة واستغلالها من ناحيةٍ ثانية، وبين من قاموا بتأدية أدوارهم بكل وطنية ونقاء ووعي ومسؤولية من ناحيةٍ ثالثة، ولم يتوقف الأمر على مجرد النص على ذلك في قانون العزل بل تجسد فعليًا[22] على أرض الواقع وأحدث ربكة في المشهد السياسي الليبي.

كما أدى الانقلاب على المسار الديمقراطي، والتنافس الحاد على السلطة إلى حدوث انقسام سياسي، حيث يوجد اليوم بليبيا حكومتين واحدة في الغرب، والأخرى في الشرق، ويقابلها على المستوى التشريعي مجلس للنواب في طبرق، ومجلس للدولة على أنقاض المؤتمر الوطني في طرابلس، ويتبع ذلك بطبيعة الحال انقسام في أغلب

مؤسسات الدولة، في الواقع يعد هذا الانقسام من أخطر التحديات التي تواجه مسألة تحقيق العدالة الانتقالية[23]

ومن المهم الإشارة في هذا المقام إلى أن الصراع على السلطة، والانقلاب على المسار الديمقراطي، وتشبث البعض بالمناصب السياسية، كلها عوامل ساهمت في إطالة أمد المرحلة الانتقالية، وحالت دون اعتماد مشروع الدستور وصولاً لانتخابات رئاسية وبرلمانية.

ثالثًا ـ التحديات الاجتماعيـــــة:

تتمثل أهمها في أزمة النازحين والمهجرين، وكثرة نشوب النزاعات المسلحة وما ترتب عليها من ارتكاب انتهاكات جسيمة فيما بين أبناء القبائل المختلفة في مواجهة بعضها البعض، واتباع سياسة التهميش والإقصاء، كل هذه الأسباب أدت إلى إحداث شرخ في النسيج الاجتماعي، وتعميق الخلاقات بين أبناء الوطن الواحد.

رابعًا ـ التحديات الاقتصادية:

تتمثل أهمها في ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة وانقسامها، واستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري [24] ، وضعف عمل الأجهزة الرقابية، الأمرُ الذي ساهم في خلق أزمة اقتصادية، حيث يعاني المواطن الليبي منذ سنوات من نقص في مستلزماته واحتياجاته اليومية اللازمة لضرورات العيش الكريم، الأمر الذي جعله منشغلًا بتأمينها على حساب اهتمامه بالأمور التي تحقق الصالح العام.

الفرع الثالث ـ سبل مقترحة لتذليل تحديات تحقيق العدالة الانتقالية:

سبق وأن ذكرنا أن العدالة الانتقالية هي منظومة متكاملة، ينبغي - لتحقيق أهدافها - وضع كل مكوناتها موضع التنفيذ الفعلي، وبما لا يتناقض مع أهداف المنظومة ككل، وهذا يتطلب:

أولًا: تهيئة المناخ الملائم لذلك، وهنا من وجهة نظري لابد من البدء والانطلاق من قاعدة أساسية متينة، عن طريق الاستفتاء على مشروع الدستور واعتماده، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، بحيث تكون لدينا حكومة واحدة منتخبة تملك الشرعية ومعترف بها دوليًا، تضطلع بمسؤولياتها في معالجة كل الإشكاليات المتشابكة والمعقدة، وحلحلة الأزمات المتراكمة، ومن الممكن في هذا الإطار التركيز على التدابير التالي بيانها:

1- العمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، وفي هذا الإطار يتوجب الاستعانة بشيوخ القبائل ورجال الدين والأكاديميين، وغيرهم من النخب والفئات المؤثرة؛ لضمان الحصول على تأييد كبير وواسع.

2- وجوب كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة، مع إمكانية العفو عن بعض الجرائم وفق شروط محددة.

3- وجوب جبر ضرر الضحايا.

4- ضرورة اعتماد تدابير حازمة لجمع السلاح وتفكيك التشكيلات المسلحة في أقرب أجل ممكن.

5- ضرورة محاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه، والقضاء قدر الإمكان على الوساطة والمحسوبية والجهوية، بما يكفل تحقيق عدالة اجتماعية، ويضمن استفادة كل مكونات الشعب الليبي من ثروات بلاده دون تمييز.

ثانيًا: وجوب تشكيل فرق عمل ولجان من خبراء ومتخصصين لحل الأزمات، ومن الممكن في هذا الإطار أيضًا اعتماد خطط زمنية محددة وواضحة.

ثالثًا: ضرورة وجود إرادة سياسية واجتماعية حقيقية وصادقة، نابعة من حب الوطن، وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، وتضافر جهود كافة أبناء الوطن كل حسب قدرته واختصاصه، والعمل بإصرار وعزيمة، لتذليل كافة الصعوبات والمعوقات.

الخاتمة

لقد توصلت من خلال دراسة هذا الموضوع إلى النتائج التالي بيانها:

1- بالرغم من محاولة تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا، باتباع مجموعة من الوسائل والآليات والتدابير المختلفة، إلا أن الحكومات المتعاقبة قد أخفقت حتى تاريخ إعداد وكتابة هذا البحث في تحقيق العدالة الانتقالية؛ نظرًا لوجود عدة تحديات خارجية وداخلية حالت دون ذلك.

2- عدم وجود وصفة جاهزة للعدالة الانتقالية، فلابد من تفعيلها باتباع استراتيجية تتوافق وتتفق مع خصوصية الدولة، والتجربة التي مرت بها، والإشكاليات القائمة، وأيضًا لابد من الأخذ بعين الاعتبار تركيبة شعب الدولة، ومستوى الوعي والثقافة السائدة لديه، والدين الذي يعتنقه.

3- وجوب اعتماد مسار سياسي متفق عليه داخليًا ويحظى بدعم وتأييد دولي؛ وذلك لإمكان تفعيل وتنفيذ منظومة العدالة الانتقالية، بما يحقق الخروج من حالة الفوضى والصراعات السياسية والانفلات الأمني والفساد، وصولًا إلى قيام دولة المؤسسات والقانون، والانطلاق نحو مرحلة جديدة تعنى فيها السلطات القائمة بتحقيق التنمية المستدامة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

1- هند مالك حسن وأسعد طارش عبد الرضا، العدالة الانتقالية، دراسة في المفهوم والآليات، بحث منشور بمجلة السياسة، العدد 59، 2020م، ص122.

2- سلوى فوزي الدغيلي، العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية، بحث منشور بمجلة دراسات قانونية، العدد 28، 2020م، ص197.

3- يمكن للقارئ الاطلاع على القوانين منشورة في الموقع الرسمي للمجمع القانوني الليبي، مشتملة على كل البيانات المتعلقة بها بما في ذلك عدد وسنة الجريدة الرسمية المنشور في إطارها، رابط المجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.lu

4- نص المادة (1) من القانون.

5- نص المادة (2) من القانون.

6- محمود محمد، العدالة الانتقالية في ليبيا تشريعات عدة بلا مردود في الواقع، بحث منشور بمجلة سياسات عربية، العدد 47، 2020، ص81-.82

7 - يمكن للقارئ الاطلاع على محتوى القانون بالموقع الالكتروني للمجمع القانوني الليبي السابق ذكره.

8- لمعرفة المزيد حول المحكمة الجنائية الدولية يمكن للقارئ الرجوع إلى: محمود شريف بسيوني، مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، دار الشروق، مصر، 2004.

9- وثائق الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن، القرار رقم 1970(2011) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6491 المعقودة في 26 فبراير 2011، الوثيقة رقم: S/RES/1970 (2011).

10- يعد مبدأ التكامل واحد من أهم المبادئ الذي تعمل المحكمة الجنائية الدولية في إطار أحكامه وذلك وفق نصوص المواد 1-17-19 من نظام روما الأساسي، الوثيقة رقم: (A/CONF.183/9).

11 - الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية: www.icc-cpi.int

12-لمعرفة المزيد حول ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها في ليبيا تنفيذًا لقرار مجلس الأمن يمكن للقارئ الرجوع إلى: فاتن علي بشينة؛ قراءة في قرار مجلس الأمن 1970(2011) بشأن إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحث منشور بمجلة الجامعة (جامعة غريان)، العدد 14، 2018.

13- هند مالك حسن وأسعد طارش عبدالرضا، مرجع سبق ذكره، ص131-.132

14 - يمكن للقارئ الاطلاع على محتوى القوانين والقرارات الصادرة بليبيا بالموقع الالكتروني للمجمع القانوني الليبي السابق بيانه.

15- سامي أبو عجيلة عيسى ومحمود نصر محمد زريق، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، بحث منشور بمجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 6، 2018م، ص6.

16-إلياس امحمد مسعود شريحة، أثر المصالحة على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، بحث منشور بمجلة الجبل العلمية، العدد 5، 2022، ص14.

17- صالح أحمد محمد الفرجاني، تحديات العدالة الانتقالية في ليبيا، بحث منشور بمجلة الأستاذ، العدد 19، 2020م، ص108.

18- للمزيد حول تحدي تأمين الحدود الليبية يمكن للقارئ الرجوع إلى فرحاتي عمر وسليمان مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، بحث منشور بمجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخامس، 2016، ص55-57.

19- علي حسن أبوبكر يونس وامهيدي محمد امهيدي الشيباني، العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة الوطنية في ليبيا بين المقتضيات والتحديات، بحث تمت المشاركة بها في المؤتمر العلمي السنوي الثاني المعنون بـ (الإصلاح الوطني في ليبيا الفرص والتحديات)، كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية الإسلامية بزليتن، 2021، ص.145

20 - محمود حمد، مرجع سبق ذكره، ص79.

21- محمد عبدالحفيظ الشيخ، مسار العدالة الانتقالية في ليبيا: آليات التشكيل وتحديات التعطيل، بحث منشور بمجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي بألمانيا، العدد30 ، المجلد5، 2021م، ص93.

22- سلوى فوزي الدغيلي، مرجع سبق ذكره، ص.246

23 - على حسن أبوبكر يونس وامهيدي محمد امهيدي الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص147.

24- للمزيد حول الفساد المالي والإداري يمكن للقارئ الرجوع إلى: عادل محمد الشربجي وعبد السلام محمد المايل، واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا، الآثار وسبل مكافحته، بحث منشور بمجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد2، 2018.